

رئيس التحرير:
أسامة العبد الرحيم

تقديم

مجلة
تصدر
في
السبت
الأول
من
كل
شهر

TAQADOOM.COM

TAQADOOM

INFO@TAQADOOM.COM

العدد ٢٣ - نوفمبر ٢٠٢٥

فنزويلا وفلسطين

المعركة واحدة
ضد الهيمنة والعدوان



دليلك إلى «تقدّم»

كُتَّاب المقالات

«العدد تفاعلي»

تستطيع الوصول إلى المادة عن طريق الضغط عليها بالفهرس

غزة في مواجهة الرهانات الأميركية

بقلم: محمد أبو شريفة
مدير تحرير مجلة الهدف الفلسطينية

ص ٦

إجراءات ضم الضفة الغربية وتصفية القضية الفلسطينية

بقلم: فهمي الكتوت
الأمين العام للحزب الشيوعي الأردني

ص ٨

قضايا الاقتصاد الوطني والتنمية من منظور التقدميين الكويتيين

بقلم: أحمد الدين
عضو المكتب السياسي
للحركة التقدمية الكويتية

ص ١٠

هل دخل لبنان مجدداً إلى مسرح ترسيم الحدود البحرية؟

بقلم: د. نضال الشرتوني
دكتور مهندس طاقة، أستاذ جامعي من لبنان

ص ١٢

اتجاه الدراما في مطلع الألفية الثالثة

بقلم: حنين سالمه
ناقدة فنية سورية، خريجة المعهد العالي
للفنون المسرحية في الكويت

ص ٢٨

- المقالات المنشورة تُعبر عن آراء كُتَّابها فقط، ولا تُعبر بالضرورة عن رأي مجلة تقدّم.
- ترتيب المواد يخضع لضرورات الاخراج الصحافي.

تقدّم

مجلة شهرية

تصدرها منصة تقدّم

دولة الكويت

رقم الترخيص: ٥١٨-٢٠٢٢

رئيس التحرير

أسامة العبد الرحيم

مستشار التحرير

أحمد الدين

نائب رئيس التحرير

حمد العيسى

سكرتير التحرير

ربيع ديركي

مصمم الغلاف

جيفارا عبد القادر



مسودة قانون الأحوال الشخصية في الكويت: خطوة نحو الإصلاح أم إعادة إنتاج اللامساواة؟

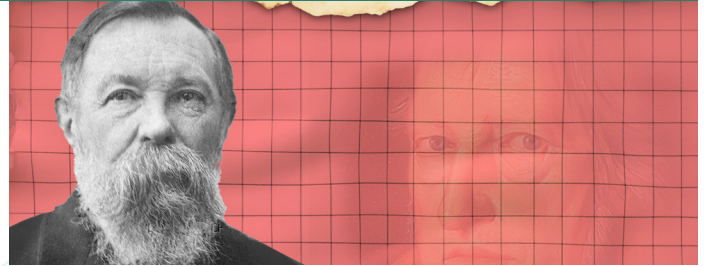
تقرير من إعداد الزميلة: هلا عبد الله

صحفية كويتية

ص ٥

ص ١٤

ثقافة وفكر



أخي وأرضي حكاية من فلسطين

إنجلز وعكسه للقضية الهيجيلية: "كل ما هو عقلي متحقق بالفعل، وما هو متحقق بالفعل عقلي"

ص ٢٢

منشورات تكوين

ص ٢٠

بقلم: ربيع ديركي

قضايا وآراء



العمدية بلا حدود: من أسواق الغرب إلى فضاءات الشرق
بقلم: د. أسماء عبد العزيز

بين جهل التصريحات ووعي الإنسان.. العلاج النفسي ليس تهمة
بقلم: فهد طلال

ص ٢٦

باحثة ومترجمة في الإنسانيات

ص ٢٤

كاتب مهتم في الأنثروبولوجيا والدراسات السيكلوجية

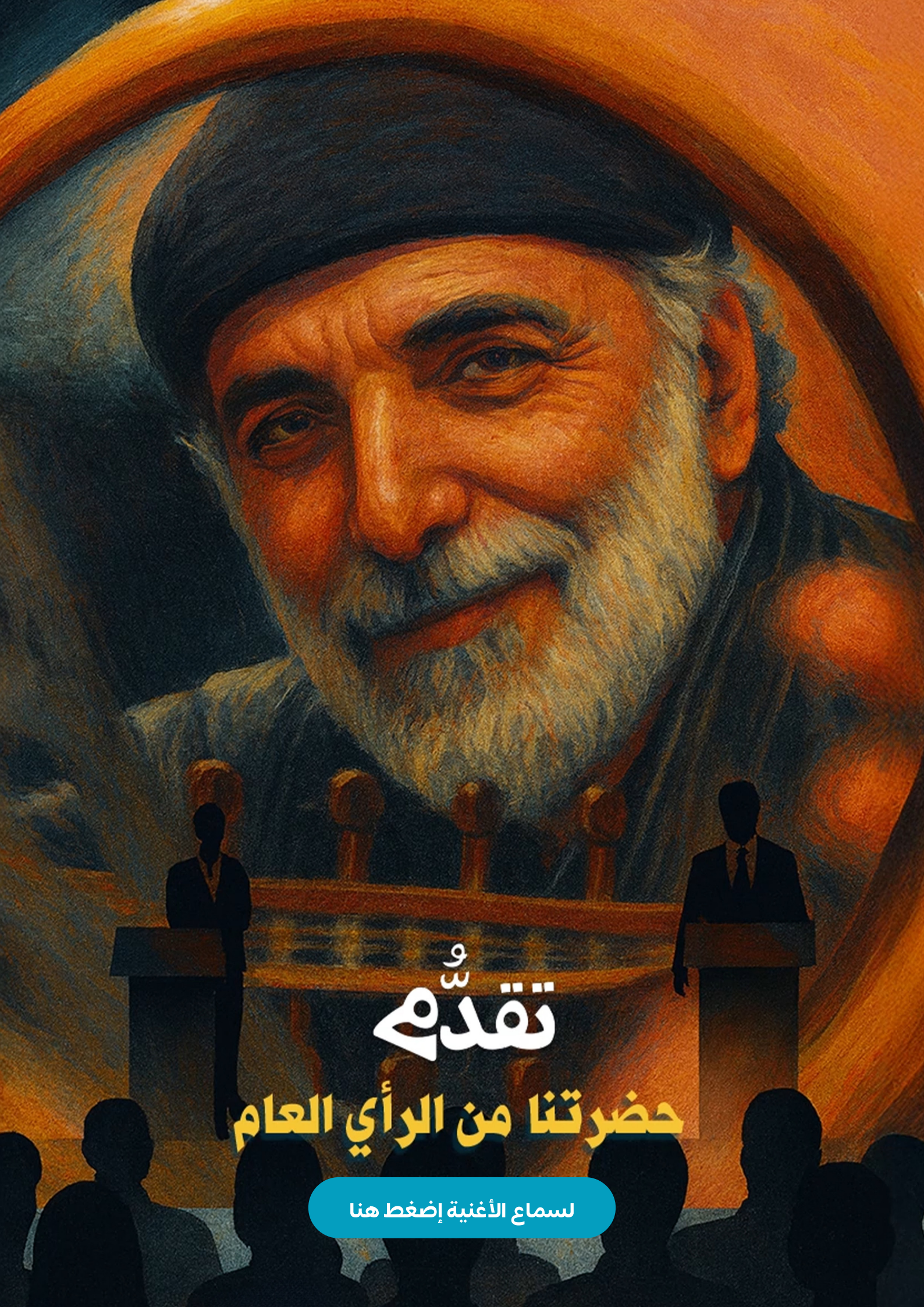
وجوه وأحداث



الموقف الرسمي والشعبي
المصري من العدوان الإيطالي
على إثيوبيا ١٩٣٥-١٩٣٦

بقلم: كريسو ديالو
مترجم وباحث في العلوم السياسية المختصة بالشأن الإفريقي

ص ٣٠



تقديم

حضرتنا من الرأي العام

لسماع الأغنية إضغط هنا

فنزويلا وكولومبيا تستحقان التضامن

الحيوية، وصولاً إلى تمويل محاولات انقلابية وتنفيذ عمليات سرية وتشكيل مليشيات مرتزقة، ناهيك عن مصادرة الاستثمارات الفنزويلية في الخارج... ولكن هذا كله لم يُجدِ نفعا، حيث صمدت فنزويلا في وجه المؤامرات الإمبريالية، ما دفع واشنطن إلى تصعيد أشكال تأمرها على النحو الذي نشهده الآن.

وفي السياق العدواني التأمري الإمبريالي الأميركي ذاته لاستهداف الدول الحرّة المناهضة للهيمنة يجري التآمر على الرئيس الكولومبي غوستافو بيترو، خصوصاً بعد مواقفه الجريئة ضد الكيان الصهيوني في مواجهة حرب الإبادة على غزة، ودعوته غير المسبوقة لإنشاء جيش أممي لتحرير فلسطين.

والملاحظ في الحلقة الجديدة من مسلسل التآمر الإمبريالي الأميركي على فنزويلا وكولومبيا هو استخدام ورقة مكافحة تجارة المخدرات كذريعة للتدخل والعدوان... ولئن كانت كولومبيا تاريخياً تمثل أحد مصادر إنتاج المخدرات، فإنّه من المعروف أنّ واشنطن لم تكن بريئة عن توظيف عصابات تهريب المخدرات والأسلحة فيها، ولم يتغيّر الموقف الأميركي إلا بعدما أصبح الرئيس الكولومبي أحد أبرز دعاة التحرر في أميركا اللاتينية... أما فنزويلا، فهي مثلما أوضح رئيسها مادورو "بلد خالٍ من إنتاج أوراق الكوكا والكوكايين"، وهي تسعى بجِدّ للوصول إلى نسبة ١٠ في المئة من السيطرة على تهريب المخدرات عبر الحدود الكولومبية... وهذا ما يكشف تهافت الادعاءات والمزاعم الأميركية.

إننا من منطلق التضامن الأممي مع الشعوب والبلدان الساعية للتحرر من الهيمنة الإمبريالية، ومن باب التقدير العالي للمواقف المتقدمة لفنزويلا والرئيس الكولومبي غوستافو بيترو، تجاه القضية الفلسطينية، معنيون بإعلان تضامننا الكامل مع الشعبين والبلدين الصديقين فنزويلا وكولومبيا وقيادتيهما التحرريتين في تصديهما للتآمر الإمبريالي الذي يستهدفهما... فمعارك النضال التحرري ضد الهيمنة الإمبريالية واحدة.

شهدت الأسابيع الماضية تصعيداً إمبريالياً أميركياً خطيراً موجّهاً ضد جمهورية فنزويلا البوليفارية وضد الرئيس الكولومبي غوستافو بيترو، اللذين لم يكن صدفة أنهما من أبرز المتضامين الأمميّين مع القضية الفلسطينية... وتمثّل هذا التصعيد من جهة في إطلاق التهديدات العلنية بالتدخل العسكري المباشر في فنزويلا تحت ستار "مكافحة المخدرات"، وزيادة حجم الوجود العسكري الأميركي في الكاريبي عبر نشر قطع بحرية في المياه المحيطة بفنزويلا، وتكثيف طلعات المراقبة والعمليات الاستخبارية التي تستهدفها، وإقامة مناورات عسكرية مشتركة مع الحلفاء الإقليميين، واستهداف قوارب صيد مدنية... فيما اتخذ هذا التصعيد الإمبريالي ضد الرئيس الكولومبي غوستافو بيترو شكل إصدار قرار جائر بفرض عقوبات عليه وعلى أسرته.

ولا شك في أنّ هذا التصعيد يشكّل مرحلة خطيرة من التدخل الإمبريالي، وهو لا يهدد فنزويلا وكولومبيا فحسب، وإنما يشكّل تهديداً صلفاً لحقّ الشعوب في تقرير مصيرها واستقلالها السياسي والاقتصادي.

فمنذ أن أطلق الزعيم الثوري الفنزويلي الراحل هوغو تشافيز الثورة البوليفارية في مطلع الألفية اتخذت فنزويلا طريقاً تحريراً بعيداً عن الهيمنة الإمبريالية الأميركية وحاولت فكّ قيود التبعية وممارسة سيادتها الوطنية على أراضيها ومواردها النفطية، حيث تبلغ احتياطاتها النفطية ٣٠٠ مليار برميل، وهي أكبر الاحتياطات النفطية في العالم، وتوجهها نحو تمويل البرامج الاجتماعية لغالبية المواطنين، وليس كما كان لإثراء الشركات الأجنبية والطغمة المحلية التابعة... وأصبحت فنزويلا منذ ذلك الحين شوكة في حلق الإمبريالية الأميركية، وهو الخط، الذي واصل السير عليه الرئيس الحالي نيكولاس مادورو، ما أثار غضب واشنطن، التي باشرت منذ ذلك الحين نهجها العدواني ضد فنزويلا بدءاً من فرض العقوبات الاقتصادية، التي أفقرت الشعب الفنزويلي، مروراً بتخريب البنية التحتية



غزة في مواجهة الرهانات الأميركية



بمثابة هزيمة للمقاومة وانتصار لكيان الاحتلال واستحضروا في طريقهم شواهد كثيرة منها خطة الانسحاب في هذه المرحلة والتي ستبقي على نحو ٤٢٪ من الأرض تحت سيطرة الاحتلال بما يسمى الانسحاب حتى الخط الأصفر، وترحيل القضايا المعقدة المتعلقة بالسلاح والإدارة والقوات إلى وقت لاحق في مسعى واضح الأهداف من هؤلاء المروجين وهو التحريض والتخلص من المقاومة ليس كفكرة عسكرية بل كفكرة متجذرة لدى الشعوب الحرة. وفي سياق عملية التشويه المتعمد انبرى البعض لبناء تصورات مستقبلية عن المنطقة وجميعها تصب في خانة

بعد إعلان وقف إطلاق النار واستئناف عملية تبادل الأسرى الذي جرى بموجب اتفاقية بين قوى المقاومة والاحتلال والتي تم رعايتها واحتضانها برافعة دولية وإقليمية تكون قد انطوت صفحة الحرب في غزة بالمعنى العسكري ولكنها فتحت باب السياسة على مصراعيه. وكما هو معلوم فإن الفعل العسكري إذا لم يضمن تغييراً سياسياً فهو فعل عبثي.

المقاومة الفلسطينية وتحقيقها للإنجازات في مواجهة حرب الإبادة الصهيونية

لقد روج الكثيرون بأن هذا الاتفاق

الخارجية ماركو روبيو وجميع أفراد فريق الإدارة الأميركية. فهو يدرك جيداً مدى الاختلال البنيوي الذي حدث لـ (إسرائيل)، وأيضاً يدرك أن ميزان القوى يميل لمصلحة القضية الفلسطينية وأنصارها أكثر من أن يميل إلى مصلحة نتنياهو حيث أصبح يعاني من عزلة دولية وتآكل من الداخل، وأصبح الرأي العام الدولي يعتبر إسرائيل ضالعة في حرب الإبادة الجماعية، وتالياً هي مهزومة سياسياً وأخلاقياً على مستوى عالمي، ومدانة ومتهمه وهناك رأي عام يقول بضرورة أن يذهب نتنياهو وفريقه إلى المحاكم الدولية لمحاسبتهم. واعترف ترامب في حوار مع مجلة تايم (٢٠٢٥/١٠/٢٣)، بأن "إسرائيل تفقد شعبيتها بشكل كبير" وأكد أنه لن يسمح لإسرائيل بضم الضفة الغربية، محذراً من أن تل أبيب ستخسر دعم الولايات المتحدة حال حدوث ذلك، في إشارة إلى مصادقة الكنيست الإسرائيلي على مشروع قانون يهدف إلى فرض السيادة على أجزاء من الضفة الغربية المحتلة.

ولذلك قدّم ترامب نفسه بأنه الحريص على مصلحة دولة الاحتلال أكثر من نفسها، فالصراخ الذي يحضر الآن في أروقة صناع القرار لدى الكيان الصهيوني يشير إلى أن الرعاية الأميركية دليل عجز حكومة نتنياهو وليس قوتها. لذلك يرى البعض أن الزيارات المكوكية ومشاركة المسؤولين الأميركيين للكيان الصهيوني على أنها تأتي في سياق تعزيز ودعم حكومة نتنياهو بينما يرى آخرون إنها محاولات لتثبيت وإنجاح المرحلة الأولى من الاتفاق بعد المخاوف من انهياره جراء الخروقات الإسرائيلية العدوانية المتكررة على القطاع وإقناع نتنياهو بإنجاز هذه المرحلة من أجل الذهاب إلى المرحلة الثانية، سيما أن ترامب يريد الاحتفاء بنفسه كقائد

حضور (إسرائيل) كفاعل أساسي في قرار وبنیان هذه المنطقة. صحيح أن هذا الاتفاق جاء في سياق حرب الإبادة البشرية ضد غزة التي استمرت لسنتين واستخدمت فيها كل الوسائل غير الإنسانية وغير المشروعة واللاقانونية وبدعم كامل من القوى الاستعمارية الدولية وتواطؤ بعض النظم الرسمية العربية معها، إلا أنه لا بد من التذكير بأن الفعل المقاوم حقق إنجازات كونية على صعيد شعوب الأرض قاطبة ودخلت فلسطين كل بيت في العالم وأصبحت رمزاً للعدالة الإنسانية. لهذا لا بد من القول إن هذه الحرب التي كان ميدانها قطاع غزة قد امتدت إلى كل العواصم في العالم وطرحت أسئلة كبرى على المستوى الفردي والجماعي وجسدت مقولة الشهيد غسان كنفاني بأن "الاحتلال امتحان يومي للضمير العالمي". وبتنا أمام خيارين متصارعين، الأول يمثل الحضور الإنساني الفاعل الذي تجلى في قلب العواصم عبر المد الشعبي وخاصة في مدن الغرب وأصبحت له عوامل موضوعية في الجامعات والنقابات وقوى سياسية مختلفة ومتنوعة منها وأنتجت "جيل Z" وجميعها انضم تحت عنوان "Free Palestine"، وفي الخيار الثاني الذي لا يملك سوى القوة العسكرية المفرطة التي تريد أن تتجبر في الأرض وتهلك النسل والحرث. لا شك بأن غزة اليوم مهدومة البنيان جريحة ومدماة لكنها فعلت مالم تفعله شعوباً وجماعات، درّسونا في كتب التاريخ أن عكا هزمت نابليون، لكن هذه الكتب قفزت عن حقيقة أن غزة هي التي اصطدمت مع نابليون وقاومته حتى النهاية وعندما اقترب من عكا كان جيشه منهكاً ومتعباً وانتهت أعلام الفرنسيين على أسوارها.

غزة الضاربة جذورها في التاريخ قادرة اليوم على ابتلاع أوهام الرئيس الأميركي ترامب وأعمدة إدارته، كوشنير وويتكوف وجي دي فانس ووزير





إجراءات ضمّ الضّفة الغربيّة وتصفية القضية الفلسطينية



في السنوات الأخيرة بعد أن تهيّأت الظروف السياسيّة الإقليميّة والدوليّة المواتية، ولا سيّما في ظلّ الدعم الأميركيّ غير المحدود للفاشيين الجدد، عبر ما سُمّي بـ«صفقة القرن» التي شرعنت الاستيطان ومنحت الاحتلال ضوءاً أخضر لتنفيذ الضمّ التدريجيّ.

تتجلّى إجراءات الضمّ في عدّة مسارات متكاملة:

- تكثيف إقامة المستوطنات وتوسيع القائم منها، وبناء وحدات سكنيّة جديدة على امتداد الضّفة الغربيّة، خصوصاً في القدس والأغوار،

تُعَدّ سياسة الضمّ التي تنتهجها سلطات الاحتلال الصهيونيّ في الضّفة الغربيّة جزءاً أساسياً من المشروع الصهيونيّ الهادف إلى فرض السيطرة على كامل أرض فلسطين التاريخيّة. وقد جاءت هذه السياسة في سياقٍ متكاملٍ يجمع بين أدوات الاستيطان والتهويد والتشريع والقوّة العسكريّة، مدعومةً بتواطؤٍ دوليّ وصمّتٍ عربيّ رسميّ.

لقد شرع العدو الصهيونيّ، منذ احتلال الضّفة الغربيّة عام ١٩٦٧، بتنفيذ خطّة منهجيّة لخلق وقائع ميدانيّة جديدة، تبدأ بالاستيطان وتنتهي بالسيادة. وبلغت هذه الخطط ذروتها

المشرق العربي، بما يشمل السيطرة على الممرّات والطاقة والموارد، وتحويل الكيان الصهيوني إلى أداة رئيسية لإدارة المصالح الاستراتيجية للغرب في المنطقة.

إن مقاومة هذه الإجراءات تتطلب إعادة بناء الموقف الوطني الفلسطيني على أسس كفاحية وتحريية واضحة، وبلورة موقف عربي تقدّمي رافض لكل أشكال التطبيع والتواطؤ، وربط النضال ضد الاحتلال بالمشروع التحرري العربي الشامل، الهادف إلى فك الارتباط مع التبعية السياسية والاقتصادية للمراكز الإمبريالية الداعمة للكيان الصهيوني.

الأبعاد الاقتصادية والجيو - سياسية لضم الضفة الغربية

لا يمكن فهم سياسة ضم الضفة الغربية بمعزل عن دوافعها السياسية والاقتصادية والجيو-سياسية العميقة، الهادفة إلى إخضاع الأرض والموارد لهيمنة استعمارية رأسمالية متكاملة. فالضفة الغربية، بما تحتويه من أراض زراعية خصبة وموقع استراتيجي، تمثل ركيزة أساسية في الرؤية الصهيونية لمفهوم «إسرائيل الكبرى»، الذي لم يعد حلمًا أيديولوجيًا توراتيًا وحسب، بل غدا مشروعًا سياسيًا مطروحاً على جدول الأعمال، مستفيداً من المناخ السياسي المتمثل في انهيار الموقف العربي والدعم غير المحدود من قبل الإمبريالية الأميركية التي تعاني من أزمة بنيوية حادة، لتضع يدها على الثروات العربية في مواجهة تنامي دور الدول الصاعدة عالمياً.

تحتضن الضفة الغربية أهم الموارد الزراعية

بهدف فرض واقع ديموغرافي يقطع التواصل الجغرافي بين المناطق الفلسطينية. فقد بلغ عدد المستوطنين الصهاينة الذين يقيمون في مستوطنات داخل الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، إضافة إلى الضفة الغربية، أكثر من ٧٣٠ ألف مستوطن.

• بناء جدار الفصل العنصري وشبكة الطرق الالتفافية التي تربط المستوطنات بعضها ببعض، وتفصل القرى والمدن الفلسطينية إلى كانتونات معزولة.

• شملت الإجراءات طرح مشاريع قوانين في الكنيسة لفرض «السيادة الصهيونية» على غور الأردن، في إطار رؤية اليمين المتطرف الفاشي الذي يعتبر هذه المناطق «عمقاً استراتيجياً لإسرائيل الكبرى». في ظل حالة الانقسام الفلسطيني والعجز العربي، وتواطؤ بعض الأنظمة العربية التي أقدمت على التطبيع، إلى جانب الدعم الأميركي غير المحدود، ما منح المشروع الصهيوني غطاءً سياسياً لتنفيذ الضم فعلياً.

إن إجراءات الضم تمثل مرحلة متقدمة من مشروع تصفية القضية الفلسطينية، عبر تحويل ما تبقى من الأراضي الفلسطينية إلى معازل محاصرة، مع فصل القدس والأغوار والمناطق الحيوية عنها، وإدامة السيطرة الصهيونية الكاملة. كما يشكّل ضم غور الأردن خطراً مباشراً على السيادة الوطنية الأردنية.

فالضم، في جوهره، ليس مجرد توسع استيطاني، بل هو إعادة إنتاج للعلاقة الكولونيالية بين المركز الرأسمالي الإسرائيلي والأطراف العربية، مدعوماً من رأس المال الغربي والإمبريالية الأميركية. إن هذا البعد الجيو-اقتصادي يجعل من مشروع الضم حلقة رئيسية في مخطط الهيمنة الإمبريالية على



لمتابعة القراءة اضغط هنا



قضايا الاقتصاد الوطني والتنمية من منظور التقدميين الكويتيين



التي ستزيد الأمر سوءاً على سوء، والأهم من ذلك هو عجز هذا النمط من الاقتصاد الريعي التابع عن تحقيق التنمية، حيث لا مصلحة تربط القوى المسيطرة بتحقيق التنمية؛ ولا بالبناء الوطني؛ ولا بتحديث الدولة؛ ولا بالعمل المنتج؛ ولا بتصنيع النفط؛ ولا بإصلاح التعليم وتطوير الإدارة وزيادة الانتاجية، وذلك ما دامت هذه الأطراف قادرة على الاستيلاء على الجزء الأكبر من الثروة الوطنية عبر النشاطات الطفيلية والتنفيـع والارتباط التبـعي بالإمبريالية خصوصاً بالنسبة للطغمة المالية والوكلاء التجاريين "الكمبرادور"، حيث كرست القوى الطفيلية المتنفذة هيمنة

إن أزمة الاقتصاد الريعي التابع ليست أزمة وقتية عابرة يمكن تجاوزها عبر الارتفاعات التي تطرأ على أسعار النفط، وإنما هي أزمة بنيوية عميقة وهي مرشحة للتفاقم أكثر فأكثر مع مرور السنوات، في ظل تحكّم المصالح الرأسمالية الطفيلية لأطراف الحلف الطبقي المسيطر وارتباطاته التبعية بالإمبريالية، ولن يتوقف الأمر عند التأثير بتذبذب أسعار النفط وانخفاضها، ولا عند حدود تآكل الاحتياطي المالي العام للدولة وعجز الميزانية، وإنما سيـمـتد إلى السحب من احتياطي الأجيال القادمة، ناهيك عن تحميل الدولة أعباء إضافية عبر القروض وفوائد خدمتها

هيكلية، وذلك عبر تحديد أهداف وتبني سياسات واتخاذ قرارات واتباع إجراءات تحقق:

١ - اعتماد نهج التخطيط العلمي الاستراتيجي للتنمية الشاملة والمستدامة التي يكون الإنسان محوراً وهدفها الأول، والالتزام بتنفيذها، وتتضمن خطاً قصيرة وإنجازية، بحيث تستهدف تعبئة طاقات البلاد ومواردها وتحقيق التناسب بين فروع الإنتاج والخدمات، وتوزيع الدخل توزيعاً سليماً بين التراكم والاستهلاك على أسس تراعي العدالة الاجتماعية.

٢ - تنويع مصادر الدخل والأنشطة الإنتاجية، والتوسع في الصناعات النفطية وخصوصاً التكرير والبتروكيماويات، والاهتمام باستغلال الثروة السمكية، وتطوير قطاع الملاحة والنقل البحري. والاهتمام بالزراعة وتوفير مصادر المياه واعتماد الأساليب التقنية الحديثة في الزراعة، وتوفير القروض الميسرة وتشجيع الجمعيات التعاونية الإنتاجية الزراعية.

٣ - الاستخدام العقلاني الرشيد وطويل الأمد للثروة النفطية وإبقائها بيد الدولة ورفض خصخصتها وسد الأبواب أمام سعي شركات النفط العالمية الكبرى لإعادة هيمنتها عليها تحت غطاء اتفاقيات المشاركة في الإنتاج، وربط سياسة إنتاج النفط وتصديره بمتطلبات تطوير اقتصادنا الوطني واحتياجاته الفعلية؛ وكذلك ربطها بحجم الاحتياطيات النفطية الحقيقية القابلة للاستخراج، وتخفيض تكاليف إنتاج النفط عبر قيام شركات النفط التابعة لمؤسسة البترول الكويتية بعمليات الإنتاج بدلاً من شركات المقاولات والمقاولين من الباطن، التي أدت إلى رفع تكاليف الإنتاج، واستعمال مصادر الطاقة البديلة النظيفة الأخرى لتوليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والأمواج.

٤ - تطوير القطاع المشترك، واستثمار المال

القطاعات غير الإنتاجية كالعقار والمضاربة على النشاط الاقتصادي، كما أعاق تطور القوى المنتجة المادية والبشرية، مع ملاحظة اتجاه الدولة للارتباط مباشرة بالشركات الكبرى في بلدان المركز الإمبريالي وإقامة فروع لها في البلاد وذلك بمعزل عن دور الكمبرادور كوسطاء، وهو اتجاه متناغم مع ما يحدث في المركز، وتحديد في الولايات المتحدة الأميركية من تكريس لدور الدولة في إنقاذ النظام الرأسمالي.

معالم أزمة الاقتصاد الريعي التابع:

تبرز معالم أزمة الاقتصاد الريعي التابع على عدد من المستويات من بينها:

الاعتماد على مورد وحيد متذبذب الأسعار، والفشل الذريع في الادعاءات الحكومية بشأن التنمية؛ وعدم الجدية في تنويع مصادر الدخل، وغض الطرف تماماً عما يفترض أن يتحمله القطاع الخاص من مسؤوليات اجتماعية في تمويل الميزانية عبر الضرائب وتشغيل العمالة الوطنية.

سوء الإدارة المالية للدولة، وهذا ما يتضح في مظاهر عديدة أبرزها التضخم المبالغ فيه سنة بعد أخرى لمصروفات الدولة في بنود ليست أساسية ضمن الميزانيات المتعاقبة.

النهج الحكومي في الهدر والتنفيع وعدم الجدية في مكافحة الفساد.

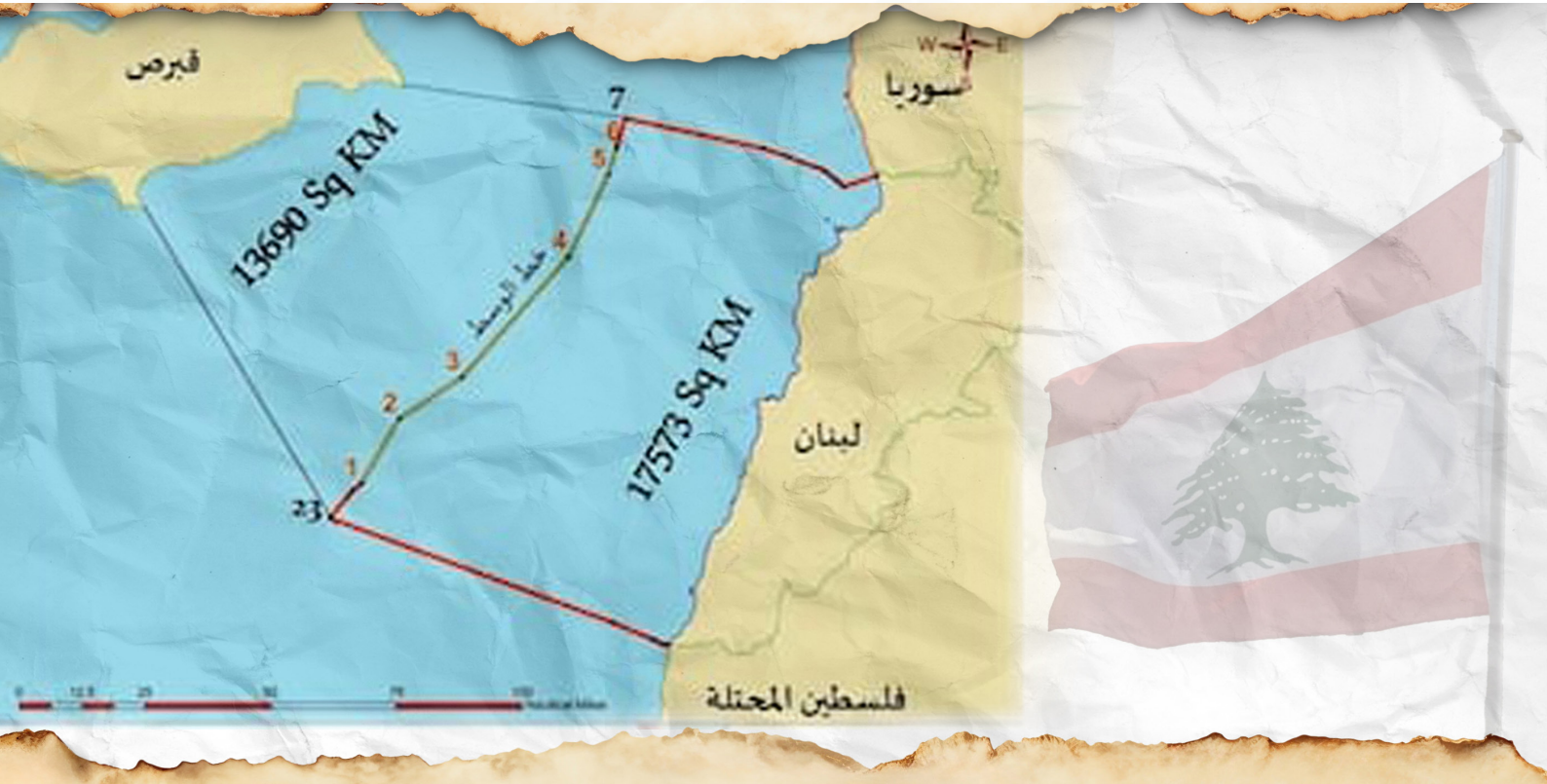
الحلول والمعالجات:

يدعو التقدميون الكويتيون إلى انتهاز توجه اقتصادي وطني بديل يستهدف بناء اقتصاد وطني منتج ومتطور ومستقل لمعالجة ما تعانيه البنية الاقتصادية الرأسمالية الريعية المشوهة والتابعة من اختلالات





هل دخل لبنان مجدداً إلى مسرح ترسيم الحدود البحرية؟



إطلاق النار مع العدو الإسرائيلي، والضغط بشكل أساسي على السلطة لتجريد "حزب الله" من سلاحه وضرب كل المقومات العسكرية للمقاومة. وتعتبر نفسها قد سيطرت على الوضع اللبناني والشرق أوسط وحققت نجاحات كبيرة بالتنسيق مع العدو الإسرائيلي.

عطفاً على ذلك، تنطلق لوضع يدها على كل خيارات بلدان الشرق الأوسط وفتح المجال أمام شركاتها للعمل في مجالات عديدة، أهمها الغاز والنفط، وذلك يساعد على التحكم في القرار الأوروبي، خاصة بعد ضرب خط الغاز الروسي الذي كان يغذي أوروبا. وفي هذا الإطار نشهد تحركاً أميركياً واضحاً للسيطرة على الأمور في بلدان

تحاول الولايات المتحدة الأميركية في الفترة الأخيرة بسط سيطرتها على الوضع في بلدان الشرق الأوسط، خاصة بعد إسقاطها نظام الأسد في سوريا.

وقد اعتبرت أن السيطرة على سوريا تساعد على التحكم في وضع بلدان الشرق الأوسط. وعطفاً على ذلك، استطاعت إحداث تبديلات أساسية وجذرية في الوضع في لبنان وبسط سيطرتها على القرار السياسي فيه، مما سمح لها بالتحكم إلى حد كبير بالقرار السياسي والاقتصادي والأمني في لبنان، وفرضت شروطها السياسية والأمنية على السلطة السياسية والعسكرية، بما فيها فرض شروطها على وقف

قبرص والعدو الاسرائيلي:



أهم المراحل:

- مشروع الاتفاق عام ٢٠٠٧ حدد نقطة الحدود البحرية المشتركة مع قبرص (نقطة رقم ١) بدون أي دراسة جدية من قبل الوفد اللبناني المفاوض. كما اعترضت تركيا على هذا الاتفاق وكل تفاصيله، وتبين لاحقاً أن الاتفاق مجحف بحق لبنان. لذلك أهمل الاتفاق ولم يصادق عليه من قبل الطرف اللبناني، وأصبح اتفاقاً مجمداً ولم يُفعل تنفيذه بسبب عدم تفعيله من الجانب اللبناني.

- بعد دراسة الموضوع لاحقاً من قبل الجيش اللبناني ونتيجة دراسة شركة بريطانية مختصة لترسيم الحدود البحرية، تبين لقيادة الجيش اللبناني (المسؤول الأول عن الحدود) أن نقطة الحدود البحرية بين لبنان وفلسطين المحتلة هي نقطة رقم ٢٩، والتي على أساسها يكسب لبنان ١٤٦٥ كلم² إضافية عن ما تعطيه نقطة رقم ٢٣.

- نتيجة لذلك، تزايدت الضغوطات الخارجية على الأطراف اللبنانية ودفعت للتفاوض بشكل غير مدروس ومبرر على نقطة الحدود رقم ٢٣ (التي تبين لاحقاً أنها نقطة مقترحة من قبل العدو

الشرق الأوسط. حيث تشهد المنطقة تحركاً أميركياً ملحوظاً في اتجاهات مختلفة لوضع يدها على الوضع الاقتصادي والسياسي والأمني.

مصادر مطلعة كشفت في الفترة الأخيرة عن ضغوط أميركية مشبوهة على لبنان لتثبيت الاتفاقية التي وُقعت بين لبنان وقبرص عام ٢٠٠٧ إبان حكومة الرئيس السابق فؤاد السنيورة، واعتمدت ترسيم الحدود البحرية وفق منهجية خط الوسط المنافية لقانون البحار، ما يلحق إحافاً بلبنان الذي يخسر بموجب هذه الاتفاقية ١٦٠٠ كلم².

وكان مستغرباً تصرف السفارة الأميركية في لبنان ليزا جونسون، عندما طالبت الرئيس جوزيف عون في أول زيارة له بعد توليه رئاسة الجمهورية، بإنجاز ترسيم الحدود البحرية مع قبرص، وتثبيتها ومصادقة على اتفاق عام ٢٠٠٧.

إضافة إلى ذلك، هناك مطالبة وإلحاح قبرصي في كل زيارة يقوم بها مسؤولون لبنانيون الى قبرص لتثبيت هذا الاتفاق.

وتشير المصادر إلى أن الهدف من الإصرار الأميركي على تثبيت الحدود البحرية كاملة في المنطقة هو «الإمساك بموارد النفط لمزيد من التحكم بالقرار الأوروبي، خصوصاً بعد إقفال خط الغاز الروسي، وأن «الخطوة الميدانية الأولى للاستيلاء على الثروة البحرية هي استقدام شركات أميركية لتولي التنقيب» بعد إزاحة «توتال» الفرنسية.

ماذا يعني تثبيت الاتفاق اللبناني-القبرصي الموقع عام ٢٠٠٧ وغير المنفذ

لكشف الخبايا والأهداف لا بد من التوقف عند عدة مراحل مر بها موضوع ترسيم الحدود البحرية في المياه المشتركة مع

مسودة قانون الأحوال الشخصية في الكويت: خطوة نحو الإصلاح أم إعادة إنتاج اللامساواة؟



شهدت الساحة القانونية والمجتمعية في الكويت خلال الأشهر الأخيرة حالة واسعة من الجدل عقب طرح مسودة قانون الأحوال الشخصية الجديد من قبل لجنة مراجعة قوانين شؤون الأسرة والأحوال الشخصية في وزارة العدل، وهي مسودة قُدمت تحت شعار "تحديث التشريع" و"إصلاح منظومة الأسرة"، لكنها سرعان ما تحولت إلى محور نقاش محتدم بين مؤيدين يرون فيها خطوة إصلاحية، ومعارضين يعتبرونها تراجعاً تشريعياً يمس الحقوق المكتسبة للنساء ويعيد إنتاج أوجه التمييز داخل الأسرة.

تأتي أهمية هذا الجدل من طبيعة القانون ذاته؛ إذ يعدّ قانون الأحوال الشخصية من أكثر القوانين تأثيراً في حياة المواطنين اليومية، لارتباطه المباشر بالزواج، والطلاق، والحضانة، والنفقة، والميراث، وكل ما يخص العلاقات الأسرية. ومن ثمّ، فإن أي تعديل في بنيته لا يمكن النظر إليه بمعزل عن أثره الاجتماعي والاقتصادي والنفسي، ولا عن انعكاسه على مبدأ المساواة الذي نصّ عليه الدستور الكويتي في مادته التاسعة والعشرين. منذ صدور المسودة، تعددت القراءات القانونية والحقوقية لها، غير أنّ القاسم المشترك بين أغلبها هو القلق من الاتجاه الذي تعكسه في إعادة ضبط التوازن داخل الأسرة على نحو قد يُضعف موقع المرأة ويقيد صلاحياتها القانونية في حالات النزاع أو الانفصال. كما أثّرت تساؤلات حول ما إذا كانت المسودة تنطلق فعلاً من مقاربة إصلاحية تراعي العدالة الاجتماعية، أم أنها جاءت استجابة لضغوط اجتماعية محافظة تميل إلى إعادة تأطير دور النساء في حدود تقليدية.

كذلك، فإن الطريقة التي طُرحت بها المسودة - من دون حوار علني كافٍ مع منظمات المجتمع المدني أو الجهات النسوية المتخصصة - عمّقت الإحساس بعدم الشفافية، وزادت من حدة الاعتراضات. فقد وجّهت منظمات حقوقية ومحامون وناشطات انتقادات حادة إلى بعض المواد التي تتناول الطلاق والخلع وترتيب الحضانة، مشيرين إلى أنها تُفرغ مبدأ "الطلاق للضرر" من مضمونه، وتحمل النساء كلفة مالية ومعنوية مضاعفة حتى في حالات التعرض للأذى أو العنف. وفي المقابل، سُجّلت دعوات إلى ضرورة إتاحة مساحة أوسع للنقاش المجتمعي قبل اعتماد القانون، وإشراك المتخصصين في صياغة نصوص تراعي العدالة وتنسجم مع التزامات الكويت الدولية في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. فالقوانين التي تنظم حياة الأسرة لا يمكن أن تُبنى بمعزل عن الواقع الاجتماعي المتحوّل، ولا أن تكسّر أنماطًا قديمة من الهيمنة الذكورية باسم "الحفاظ على القيم الأسرية".

تقييم متوازن لمسودة قانون الأحوال الجديد

تسهم في تعزيز استقرار الأسرة وضمان بعض الحقوق، وفي المقابل تضمّنت نصوصاً أخرى قد تترك آثاراً سلبية على التوازن الأسري وموقع المرأة القانوني داخل الأسرة.

لذلك، فإن قراءة هذه المسودة ينبغي أن تكون قراءة متوازنة تُبرز الجوانب الإصلاحية، من دون إغفال النصوص التي قد تترتب عليها تبعات غير عادلة أو تمسّ مبدأ المساواة أمام القانون.

لا زواج دون رضا الفتاة، والنشوز يعيد إنتاج التمييز في العلاقة الزوجية

وتابعت المحامية غزلان الضفيري حديثها مشيرةً إلى أنّ المسودة الجديدة أدرجت مادة طال غيابها منذ تأسيس التشريع، تنصّ على منح الفتاة البالغة حق الإذن في زواجها، وعدم نفاذ العقد إلا بموافقتها الصريحة وإجازتها.

وتُضيف موضحةً: "وتبرز أهمية هذه المادة في ضوء ما كان يحدث خلف الستار في العديد من الزيجات، إذ اعتدنا على سماع قصص لنساء زوّجن دون علمهن أو إرادتهن نتيجة إجبار الأهل، أو لجأن إلى رفع دعاوى يثبتن فيها أن زواجهن



المحامية غزلان الضفيري

في مستهلّ حديثها، تناولت المحامية غزلان الضفيري مسودة قانون الأحوال الشخصية الجديد من زاوية شمولية، وقدّمت تقييمًا عامًا لمحتواها قائلةً:

"تضمّنت مسودة قانون الأحوال الشخصية الجديدة مجموعة من المواد التي تستحق الوقوف عندها، إذ احتوت على تعديلات يمكن أن

تتم دون رضاهن من الأساس".

واستطردت قائلة: "في المقابل، لم تكن المحاكم في السابق تعتبر الإذن أو الموافقة شرطًا لعقد الزواج، وكانت ترفض دعاوى التفريق استنادًا إلى هذا السبب تحديدًا".

وانتقلت الضفيري بعد ذلك إلى المواد المتعلقة بنشوز الزوجة، مشيرة إلى أن "القانون قد منح الزوج سلطة واسعة في توجيه اتهام النشوز ضد زوجته ورفع دعوى بهذا الشأن، وهو ما يترتب عليه في حال ثبوت النشوز سقوط كامل لحقوقها الزوجية مثل السكن والنفقة".

وتُكمل قائلة: "المشكلة أن النص لم يحدد على نحو دقيق الأسباب التي يجوز بموجبها رفع دعوى النشوز، رغم صعوبة إثباتها عمليًا نظرًا لخصوصية العلاقة الزوجية وما يدور في نطاقها، كما أن الأسباب الواردة تفتح بابًا واسعًا لاستغلال النص القانوني ضد الزوجة بما يتنافى مع مبدأ العدالة والموازنة في العلاقة".

وأشارت الضفيري إلى أن "هذه المادة لا تُسهم في صون مكانة المرأة داخل الأسرة، بل تجعل العلاقة الزوجية خاضعة لتقدير الزوج وإرادته، وهو ما يُعد تراجعًا واضحًا عن الجهود القانونية السابقة التي سعت إلى تحقيق التوازن بين الطرفين".

النفقة والحضانة في ميزان العدالة الأسرية

وفيما يتعلّق بأحكام النفقة، تُثار تساؤلات حول مدى حماية النصوص الجديدة لحقوق الزوجة المادية، خصوصًا في حالات النزاع أو إنكار الإنفاق. إذ تُعدّ النفقة من الركائز الأساسية لضمان العدالة داخل الأسرة، ومن أهم الالتزامات التي تترتب على عقد الزواج،

وأي غموض في تنظيمها قد يفتح الباب أمام تفسيرات تضعف موقع المرأة القانوني.

بالنسبة لمسألة إنكار الزوجة لاستلام النفقة، فقد ذكرت الضفيري أن "النص المتعلق بإثبات النفقة قد يثير إشكالية جوهرية، إذ يربط تقدير نية الإنفاق بكلمة الزوج وحده، دون وجود ضوابط واضحة أو معايير موضوعية يمكن للقاضي الاستناد إليها".

وتساءلت قائلة: "كيف يمكن التحقق من قيام النفقة فعليًا إذا كان الطرف المستفيد — أي الزوجة — لا يُمنح حق إثبات العكس أو الاعتراض؟"

وأضافت أن "مجرد إقامة الزوجة في منزل الزوجية لا يُعد دليلًا كافيًا على تحقق النفقة، إذ تُظهر التجارب الواقعية أن السكن لا يعني بالضرورة وجود إنفاق فعلي يغطي احتياجاتها اليومية. وبذلك، يبقى هذا النص عرضة لسوء التطبيق، ويضعف من ضمانات العدالة التي يفترض أن تكفل للزوجة حقها المادي المشروع".

وفي محور آخر، فقد بينت المحامية غزلان الضفيري أن "من أبرز التعديلات المستحدثة في المسودة الجديدة المادة التي وحدت سن الحضانة بين البنات والبنين، بعد أن كانت القوانين السابقة تفرّق بينهما في المدة والسن، فقد كانت البنت تبقى في حضانة أمها حتى الزواج، بينما تنتهي حضانة الذكور عند البلوغ أو في سن الخامسة عشرة، ليجدوا أنفسهم بعدها بلا حاضن أو حاضنة، ويُعرّضهم ذلك لصعوبات حياتية وإدارية كبيرة".

وأضافت في الختام، أن "التعديل الجديد مدّد سن الحضانة لكلا الجنسين حتى بلوغ سن الرشد القانوني — أي الثامنة عشرة — بما يضمن استقرارًا نفسيًا واجتماعيًا للمحضونين، ويُيسّر عليهم شؤون حياتهم اليومية، كما يمنح الأم

دورًا أطول وأكثر استقرارًا في رعاية أبنائها".

الحضانة كأداة ضغط على النساء



هاجر المطيري، عضو الكتلة النسائية الديمقراطية الكويتية "كنة"

هذا التغيير يتجاهل أن السنوات الأولى من حياة الطفل تقوم على الرعاية اليومية والارتباط العاطفي، وهي أدوار تضطلع بها الأم بحكم القرب الجسدي والنفسي، ولذلك تعتمد أغلب التشريعات مبدأ "الأم أولاً" باعتبار أن مصلحة الطفل الفضلى هي الأهم.

ولا يمكن النظر إلى هذا التعديل بمعزل عن أثره الاجتماعي والنفسي، إذ يُستخدم عملياً كأداة ضغط على النساء ويجعل كثيرات يترددن في الزواج مرة أخرى خوفاً من فقدان حضانة أبنائهن، أو يمتنعن عن الطلاق رغم الضرر خشية حرمانهن من أطفالهن.

وأشارت المطيري إلى أن "هذه التعديلات ضد مصلحة الأبناء، بل وتقيّد حرية المرأة في حياتها الشخصية بعد الطلاق، وتجعل الزواج أو الطلاق قراراً محفوفاً بالتهديد بفقدان الأم لأبنائها. وبدلاً من أن يُوفّر القانون حماية للأسرة، يصبح وسيلة لتقييد النساء وإخضاعهنّ لبنية اجتماعية تُكرّس سلطة الأب والرجل".

الخلع في القانون الجديد... عبء على المتضررة

يُعدّ الطلاق للضرر من أكثر القضايا التي تمسّ واقع النساء، إذ يهدف في جوهره إلى حماية المرأة من الأذى الجسدي أو النفسي داخل العلاقة الزوجية، ويمنحها حقّ الانفصال مع الاحتفاظ بكامل حقوقها المالية في حال ثبوت الضرر. إلا أنّ التعديلات الأخيرة على قانون الأحوال الشخصية أعادت فتح هذا الملف وأثارت جدلاً واسعاً حول مدى إنصافها للنساء المتضررات.

وعن هذا الموضوع، قالت المطيري: "وبموازاة ذلك، تكشف التعديلات الخاصة بالطلاق والخلع عن توجه آخر يُكرّس الفكرة ذاتها: تحميل

وفي الإطار نفسه، تحدّثت هاجر المطيري، عضو الكتلة النسائية الديمقراطية الكويتية "كنة"، عن رؤيتها لمسودة القانون وما تحمله من مخاوف على واقع النساء في الكويت، موضحةً أن "مسودة التعديلات المقترحة على قانون الأحوال الشخصية تُثير قلقاً عميقاً من جهة الاتجاه العام الذي تسلكه، فبدلاً من معالجة الثغرات التي طالما واجهتها النساء في قضايا الحضانة والطلاق والنفقة، يبدو أنّ التعديلات تميل إلى تعزيز السلطة الأبوية وتقييد حرية النساء في تقرير مصيرهنّ الأسري".

وأضافت المطيري: "إنّ أبرز ما يُثير القلق في مسودة تعديل قانون الأحوال الشخصية هو الاتجاه لتغيير ترتيب حضانة الأبناء بعد الطلاق، بحيث يُصبح الأب ثانياً بعد الأم مباشرة، بدلاً من النظام الحالي الذي يمنح الأولوية للأم، ثم لأقاربها من النساء، ثم لأقارب الأب من النساء، وأخيراً للأب".

لهنّ الخروج الآمن من علاقة مؤذية، تجد المرأة نفسها اليوم أمام خيارٍ قاسٍ: إمّا أن تتحمّل العنف والظلم داخل الزواج، أو أن تدفع جزءًا من مهرها أو مهرها كاملاً لمعنفها كي تُنقذ جسدها وتغفلت من العلاقة.

إنّ هذا التغيير ينقل عبء الانفصال من الطرف المسيء إلى المرأة نفسها، ويُضيف عليها كلفةً ماليةً ومعنويةً إضافية، ما يُقيد قدرتها على اتخاذ قرار الانفصال حتى في حالات الأذى. وهكذا يُعاد تعريف الطلاق من وسيلةٍ لإنصاف المتضرّرة إلى معاملةٍ تُشتري فيها الحرية، فتتحول العدالة إلى امتياز لا حق، وتغدو القدرة على الانفصال مرهونةً بقدرة المرأة على تحمل كلفته.

ومن هذا المنظور، لا يمكن اعتبار هذا التوجه إصلاحاً قانونياً، بل هو تراجعٌ عن مفهوم العدالة الأسرية، وتكريسٌ لفكرةٍ مفادها أن خروج

النساء تبعات الانفصال وإضعاف مركزهنّ القانوني حتى عند ثبوت الضرر.

فبينما كان النظام السابق يتيح للمرأة طلب الطلاق للضرر مع احتفاظها بكامل حقوقها المالية عند إثبات الأذى، تُحوّل التعديلات الجديدة هذا النوع من الطلاق إلى خلعٍ أو فسخٍ للعقد، بما يفرض على المرأة إعادة المهر أو جزءًا منه للزوج، حتى في الحالات التي يثبت فيها الضرر.

إن العنف الأسري أحد أبرز أسباب طلب الطلاق للضرر، لا سيّما في ظلّ ارتفاع معدلات العنف داخل إطار الزواج واستمرار معاناة النساء من الانتهاكات الجسدية والنفسية على يد أزواجهنّ. ومع ذلك، ألغت التعديلات الجديدة هذا الحق، وهو ما يُفرغ القانون من إحدى أهم أدوات الحماية للنساء المتضررات. وبدلاً من أن يُتيح



يمكن فصلها عن السياقين الاجتماعي والسياسي اللذين تُطرح ضمنهما. فالقانون، في جوهره، ليس مجرد نصوص جامدة، بل انعكاس للقيم والمفاهيم الاجتماعية التي تحدّد موقع المرأة داخل الأسرة والمجتمع.

ومن الجدير بالذكر أن القانون المعمول به اليوم يعود إلى عام ١٩٨٤، ما يجعل تحديثه ضرورة ملحة تواكب التحولات التي شهدها المجتمع الكويتي خلال العقود الماضية. غير أن هذه الفرصة التشريعية ينبغي أن تُستثمر في تعزيز مكانة المرأة وضمن المساواة داخل الأسرة، لا في تكريس القيود أو إعادة إنتاج أنماط التمييز القديمة.

إنّ أي إصلاح حقيقي في قوانين الأحوال الشخصية لا يتحقق إلا من خلال مقاربة عادلة تنطلق من مبدأ المساواة والكرامة الإنسانية، وتضع مصلحة الأسرة والمجتمع في إطار يضمن حقوق جميع أفرادها دون تمييز.

المرأة من الزواج امتيازاً يتطلّب منها دفع ثمنه".

وأضافت هاجر المطيري في ختام حديثها: "في المحصلة، فإنّ هذه التعديلات - سواء في ترتيب الحضانة أو في أحكام الطلاق والخلع - لا يمكن اعتبارها إصلاحاً حقيقياً ما دامت تُعيد إنتاج النهج ذاته القائم على التمييز ضد النساء وإضعاف موقعهنّ داخل الأسرة.

إنّ خفض معدّلات الطلاق لا يتحقّق بتقييد حرية النساء، بل بتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية بعد الطلاق، وبضمان وجود شبكة دعم حقيقية للنساء والأطفال.

إنّ أي إصلاح قانوني لا ينطلق من مبدأ المساواة والعدالة، سيبقى خطوة إلى الوراء مهما بدا إصلاحياً".

خاتمة

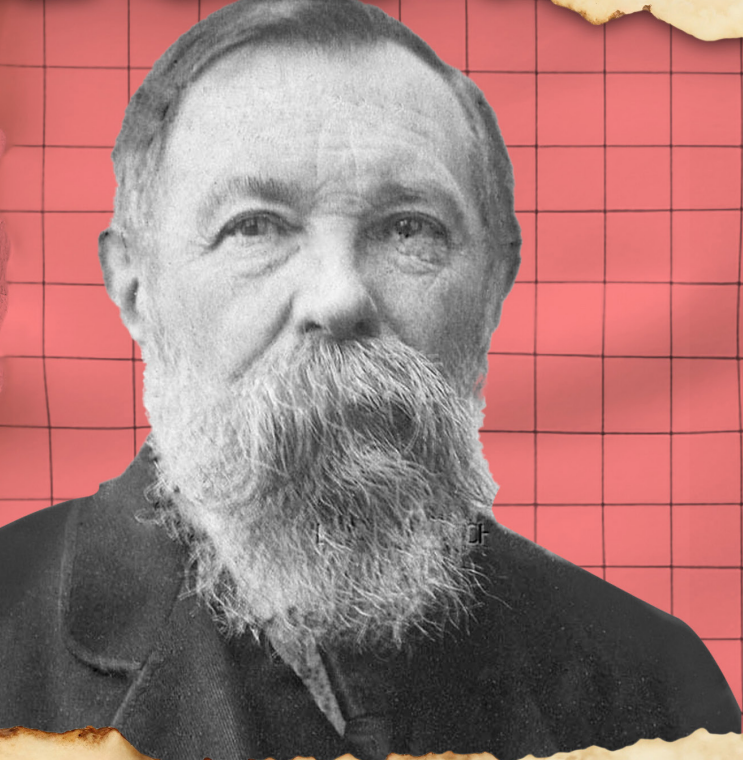
في ضوء ما طُرح من قراءات قانونية وحقوقية، يتّضح أن مسودة قانون الأحوال الشخصية الجديدة لا





إنجلز وعكسه للقضية الهيجلية:

"كل ما هو عقلي متحقق بالفعل، وما هو متحقق بالفعل عقلي"



يرتبط، في النظرية المادية العلمية، النظري مع السياسي في عمليّة واحدة تميز الديالكتيك المادي الماركسي من الديالكتيك المثالي، سواء أكان عند هيغل أم كنط أم غيرهما من الفلاسفة المثاليين، ويظهر فيه كيف أن المثالية تفرّغ الديالكتيك من مضمونه الثوري وتسهم في تكريس الواقع وما فيه من استغلال طبقي لتأييد سيطرة الطبقة البرجوازية الحاكمة ونمط إنتاجها الرأسمالي. من تجليات ذلك تحليل إنجلز (١٨٢٠-١٨٩٥) النقدي لقضية هيغل (١٧٧٠-١٨٣١) الشهيرة في كتابه "أصول فلسفة الحق"، بتحديدده "ان اية موضوعة فلسفية لم تستدع اعتراف الحكومات القصيرة البصر وغضب الليبراليين

الذين ليسوا أقل قصر بصر، بقدر ما استدعته موضوعة هيغل الشهيرة القائلة: "كل ما هو واقع معقول، وكل ما هو معقول واقع"^(١) وما مثلته من سند أيديولوجي لدولة البرجوازية البروسية التي رأى فيها هيغل "تحقق الروح، الفكرة" المطلق. يلاحظ إمام عبد الفتاح إمام أن إنجلز قد عكس القضية الهيجلية، التي هي "إن كل ما هو عقلي متحقق بالفعل، وما هو متحقق بالفعل عقلي"^(٢)، فهيغل "لم يقل" ما هو موجود أو ما هو واقعي أو متحقق بالفعل عقلي "بل قال: "إن ما هو عقلي متحقق" أي إن ما هو عقلي لا بد أن يتحقق بالفعل، وبالتالي يصبح الجزء الثاني من القضية نتيجة مترتبة

ولكن كل ما هو موجود، ليس على الإطلاق عند هيغل، واقعاً من كل بد. فان ما يميز الواقع لا يطبق عنده إلا على ما هو ضروري في الوقت نفسه. "الواقع في تطوره يتكشف ضرورة" (...). وموضوعه هيغل المطبقة على الدولة البروسية القائمة في ذلك الوقت لا تعني، بالتالي، إلا ما يلي: إن هذه الدولة معقولة وتناسب العقل، بقدر ما هي ضرورية. وإذا كانت مع ذلك، في نظرنا، فاسدة، ولكنها تستمر في الوجود، بالرغم من فسادها، ففساد الحكومة يجد تبريراً وتفسيراً في فساد الرعايا. فان البروسيين في ذلك العهد كانت لهم حكومة يستحقونها^(٤).

يكمل إنجلز في تحليله النقدي لقضية هيغل، بحسب ما أوردها، بأن الواقع تبعاً لهيغل ليس صفة تلازم في جميع الظروف نظاماً اجتماعياً أو سياسياً معيناً، ففي مجرى التطور كل ما كان واقعاً في ما مضى يصبح غير واقع، يفقد ضرورته وحقه في الوجود، وصفته المعقولة ليحل مكانه الواقع الجديد "وهكذا، تتحول قضية هيغل هذه، بفضل الديالكتيك الهيجلي نفسه، الى نقيضها: فكل ما هو واقع في مجال التاريخ الانساني يغدو مع مرور الزمن منافياً للعقل، فهو اذن في طبيعته بالذات غير معقول، مطبوع مسبقاً بخاتم اللا عقلية؛ وكل ما هو معقول في رؤوس الناس، محكوم عليه بأن يغدو واقعاً مهما كان مناقضاً للواقع المتصور القائم. فالموضوعة التي تقول بأن كل ما هو واقع، هو معقول، تتحول وفقاً لجميع قواعد طريقة التفكير الهيجيلية، الى موضوعة أخرى، هي أن كل ما هو قائم يستحق الزوال"^(٥). في التحليل النقدي لقضية

على الجزء الأول. لكن القضية الهيجيلية شاعت معكوسة؛ وكان إنجلز هو الذي عكس هذه القضية وأشاعها في دراسته الشهيرة "لودفيج فويرباخ ونهاية الفلسفة الألمانية الكلاسيكية" بحيث تصبح "كل ما هو موجود عقلي، وما هو عقلي موجود بالفعل" علماً بأن المتحقق بالفعل عبارة عن مركب الماهية والوجود^(٣).

في القراءة السريعة لعكس إنجلز القضية الهيجيلية نهدف، فقط، إلى تسليط الضوء على المنهجية المادية العلمية التي من خلالها قرأ إنجلز القضية الهيجيلية ليعطي مفهومه المادي العلمي لعلاقة النظري بالواقع المعيش، وسمة المفهوم المادي للديالكتيك، لمضاعفة التمييز بين ديالكتيكين، مادي ومثالي.

منهجية إنجلز في عكسه لقضية هيغل

ملاحظة إمام عبد الفتاح إمام بأن إنجلز قد عكس قضية هيغل دقيقة، وهنا نرى أن إنجلز في عكسه لقضية هيغل أضاء، في جزء من تحليله النقدي، على منهجية هيغل الديالكتيكية المثالية وحركتها التي تنطلق فيها من الوقوف على الرأس وليس على القدمين وما تقود إليه، من منهجية تحقق "الفكرة المطلقة"، وهي منهجية تنقضها المنهجية المادية الديالكتيكية وتوقفها على قدميها. فقضية هيغل بتحديد إنجلز هي أنها "كانت، في الظاهر، تبريراً لكل ما هو موجود، كانت بركة فلسفية للاستبداد (...). هكذا فكر فريديريك ولهم الثالث؛ هكذا فكر رعاياه.



أخي وأرضي حكاية من فلسطين



ذلك، ورغم أنّ زمن إنجازي هذا المشروع طال للغاية، وتضاعل الوقت الذي بوسعي منحه إياه، إلا أنّ عزيمتي على إنهائه لم تهن للحظة. على مر السنين، واصلت سيرين سرد قصص من فلسطين. في البداية كانت مدفوعةً برغبتها إلى إظهار مدى التشابك بين عائلتها والانتفاضة الثانية، ومدى تأثرها بالأحداث السياسية في تلك الفترة حيث التقينا للمرة الأولى. لكنني دوماً استشعرتُ توتراً بين هذا الدافع وبين رغبتها في سرد قصة حياتها هي، قصة عائلتها، قصة انضمام أخيها إلى المقاومة ودوره فيها، وكيف هي حقيقة الأوضاع في فلسطين. هذا التوتر حاولتُ الحفاظ عليه لدى كتابتي هذه القصة.

صدر عن منشورات تكوين كتاب "أخي وأرضي - حكاية من فلسطين" تأليف سيرين صوالحة وسامي هرمز، ترجمة: إيمان أسعد، مراجعة وتدقيق: شهد دعباس.

مقدمة المؤلفين

هذه قصة حقيقية. كنت شاباً يافعاً وطالباً مشدود الأعصاب في جامعة برينستون حين بدأت العمل عليها، حين التقيتُ سيرين للمرة الأولى وبدأتُ تسرد عليّ القصص. وعلى مَرّ الطريق إلى كتابتها تشبّثت انتباهي: أنهيتُ رسالة الدكتوراه، وألّفتُ كتاباً آخر مختلفاً، وأسستُ عائلة. مع

على الأغلب بكلماتي أنا. ما ستقرؤه في هذا الكتاب راجعته سيرين ونال موافقتها على مراحل عدة في هذه العملية، من المسودات الأولى إلى التدقيق النهائي. كلماتها، كما هي ظاهرة هنا، مخلصة لكلماتها المنطوقة قدر المستطاع، إذ أخذت هامشاً من الحرية في الترجمة والتحرير لأجل الحفاظ على مقروئية النص. منحتني سيرين الإذن بالسرد من منطلق ذكرياتها على أمل جذب القارئ للاستغراق في تجربة عائلتها من جهة، ومنحه سردية صحيحة تحافظ على صوته في سردها المحكي. ولكي أحافظ على صوت سيرين، فقد ميّزت بين صوتها وصوت السارد بتنسيق خط مختلف.^(١)

أتاح لي السرد الكتابة بتخمين مدرّس عن أحداث لم يشهدها أحدٌ منا، وبذا لم نعرف تماماً كيف وقعت - تحديداً الأحداث ذات العلاقة بتجارب السجن والعمليات السرية واللحظات المحاطة بالكتمان. وفي كل تلك الحالات، جاء التخمين مدرّساً ومدعوماً بالبحث، مع إبقاء أعيننا دوماً على تحريّ الدقة والحقيقة. لكل تلك الأسباب، قررنا أنا وسيرين توقيع الكتاب باسمينا. كما سترى بنفسك، سترافقني أنت في هذا الكتاب بينما أنتقي الأحداث وأعيد خلقها وسردها ضمن القصة الأكبر لفلسطين، كل ذلك مع سيرين.

محاولة الوصل بين قصص عديدة حدثت على مر عقود لكي أكتب سردية واحدة متماسكة، ما كانت أبداً بالأمر الهين عليّ. فقد أثقل كاهلي هوسي غير الصحي بدقة المعلومات وصحّتها، كما أثقلني حرصي الشديد على أن السردية التي أجمعها هي بالفعل السردية التي تريد سيرين أن ترويه للعالم.

لكن سيرين هوّنت عليّ هذه العملية. قصصها وكلماتها وعزيمتها الراسخة، شغفها في سرد حكاية فلسطين من خلال المحن التي مرّت بها عائلتها، أمّدتني بالإلهام لمواصلة الكتابة. وبينما تروي عليّ سيرين القصص، فيما المسجّل الرقمي يلتقط صوتينا، وجدّ مشاعري تتشابك مع حياة سيرين، ماضيها يُنسج في حاضري كلما قضيت معها وقتاً أطول - أسجّل أحاديثنا، ألتقي عائلتها وأصدقاءها، نلتقي كي نحتمي فنجان قهوة في مدن عديدة، وأشاهد أطفالها يكبرون أمام عينيّ.

ليس بوسعي إحصاء عدد المرات التي التقينا فيها، واللقاءات الاجتماعية والعائلية التي شاركنها على مر السنين، ومئات المكالمات الهاتفية بيننا. القصة التي اجتمعت أجزاءها خلال هذه العملية هي عن حياة عائلة سيرين مثلما رأتها بعينيها، وأحياناً بكلماتها هي، لكن



لمتابعة القراءة اضغط هنا



دار نشر تأسست عام 2017، مقرها الكويت
والعراق، متخصصة في نشر الكتب الأدبية
والفكرية تأليفاً وترجمة



منشورات تكوين
TAKWEEN PUBLISHING

بين جهل التصريحات ووعي الإنسان.. العلاج النفسي ليس تهمة



هو الخطر الحقيقي... فالعلاج النفسي ليس ترفاً أو خطراً، بل هو صيانة للعقل والصحة النفسية، مثلما يُعتبر فحص القلب صيانة للجسد والصحة البدنية. ومن الخطأ أن تتم محاكمة الإنسان كونه يحاول أن يُشفى نفسياً، أو كما صدر مؤخراً من أحد الوزراء المعنيين بالمؤسسات التربوية والتعليمية، عبر المنصات الإعلامية وأمام الجمهور، من حديثٍ يبرر عدم استحقاق بعض الأفراد للمناصب الإشرافية، بالإشارة إلى لقائه بشخص بحسب كلامه "كان يصارخ عليّ" ثم اكتشف "أن لديه (ورقة) من الطب النفسي"، فتساءل مستنكراً "هل هذا أنا أسلمه؟". ومثل هذا الطرح قد يحمل دلالات خطيرة، بحيث يقع المتلقي

في إطار محاولات دعم ثقافة الصحة النفسية وتعزيز الوعي بأهميتها في المجتمع، نجد للأسف تصريحات تُكرس النظرة الدونية تجاه العلاج النفسي وكأن من يطلب المساعدة أو يراجع الطبيب النفسي هو موضع شبهة أو خطر على المجتمع، بل الأخطر من ذلك ما أثاره أحد النواب السابقين قبل ثلاث سنوات، تقريباً، من تصوير الوافد الذي يراجع الطب النفسي وكأنه يشكل خطراً على المجتمع والوطن، في تمييز صريح لا يستند إلى منطقي علمي ولا إنساني، بل يرسّخ الخوف والوصمة، وينفّر الناس من طلب العلاج. بدورنا نؤكد أن من يراجع الطب النفسي ليس خطراً على المجتمع، بل إن المجتمع الذي يخاف من العلاج

والطلبة لا وصمة تلاحقهم، وأن تتم توعية المعنيين بأن العلاج النفسي لا يُنقص من القدرات، بل يزيدها وضوحاً وثباتاً، فالمطلوب من وزارة الصحة والتربية والإعلام تكريس المفهوم الإيجابي للعلاج النفسي ومنع أي إزدراء أو إساءة لهذا المفهوم.

وأن تقوم كذلك الجمعيات والنقابات المعنية بالطب والعلاج النفسي بدورها في التوعية والدفاع عن كرامة المهنة ومراجعتها، وأن تُسهم في التوعية على أهمية العلاج النفسي ومنع تشويبه في الرأي العام، وتشوّه صورة الطب النفسي في الوعي العام. فالمسؤولية هنا لا تقع على الدولة وحدها، بل على المجتمع المهني والمدني الذي يجب أن يعلن موقفه بوضوح، دفاعاً عن حقّ الإنسان في العلاج، وعن قيمة التوازن النفسي كركيزة من ركائز الكفاءة والإنتاج.

إنّ الصمت أمام هذا الواقع قد يعني القبول الضمني به، ويحول الوصمة إلى "ثقافة"، والخوف إلى قاعدة. في حين أن واجب المؤسسات المهنية والإعلامية والأكاديمية هو تحصين الوعي العام من الانحدار نحو الجهل الطبي والاجتماعي.



في مغالطة "بأن من يراجع الطب النفسي لا يصلح لمناصب إشرافية" وهنا نجد أنه من المفترض التوعية على علاج الحالات النفسية وتشجيعها على الانخراط في المجتمع بعد خضوعها للعلاج والإرشاد النفسي، وعكس ذلك، لا يُهدد المرضى فقط، بل يُهدد كل شُبل الوعي العام ويعيدنا إلى زمن كانت فيه المعاناة النفسية تُقابل بالسخرية أو الاتهام، بدل أن تُقابل بالعلاج والرعاية، وبهذا الخطاب يترسخ في الوعي الجمعي أن الصحة النفسية نقيض الكفاءة، بينما الحقيقة العلمية والإنسانية تقول العكس تماماً: أن من يعالج نفسه هو أكثر وعياً واستبصاراً، واتزاناً في اتخاذ القرار.

ولذا علينا الإشارة إلى إن تصريحات كهذه حين تصدر من قبل مسؤولين فإنها تؤدي إلى نتائج سلبية، منها:

- الخوف من العلاج فيتخاشى الناس زيارة الطبيب النفسي حتى لو احتاجوا، خشية التبعات الوظيفية أو الاجتماعية.
- الإنكار والتماهي، فيتحول الأفراد إلى مكبوتين نفسياً يتعايشون مع القلق والاكتئاب والتوتر على أنه أمر طبيعي، حفاظاً على سمعتهم وصورتهم أمام المجتمع.

- والأخطر والأهم تعطيل الصحة العامة؛ إذ تصبح الأزمات والاضطرابات النفسية متراكمة ومجموعة، وقد تتحول إلى سلوكيات يصعب تفسيرها أو التحكم والسيطرة عليها.

فإذا كانت الدولة جادة في إصلاح التعليم والإدارة، فالأولى أن تكرس ثقافة الصحة النفسية في التربية والتعليم والحياة الاجتماعية لا أن تتجاهلها. يُفترض أن يكون الطب النفسي جزءاً من الفحص الدوري الإيجابي للموظفين



العدمية بلا حدود: من أسواق الغرب إلى فضاءات الشرق



التمسك بهذه المظاهر أشبه بمحاولة للخلاص النفسي، لكنها قد تتحول -دون وعي- إلى غطاء يوارى تحته منطق السوق وقيمه؛ والتنافس الفردي، والسعي وراء المكانة والاستهلاك. في هذه الحالة، لا تكون العدمية نقيضاً للمظاهر المحافظة أو الوطنية، بل تصبح جوهرها الخفي عندما تُفَرِّغ تلك المظاهر من معناها وتُختزل إلى إجراءات شكلية. في مثل هذا السياق، يظل الأفراد بلا معتقدات راسخة أو رؤية شاملة للحياة، حتى وإن حافظوا على سلوكيات محافظة، لأن القيم الفعلية التي تحكم سلوكهم وتحدد اختياراتهم هي قيم السوق، لا القيم التي تدّعي تلك المظاهر تمثيلها.

أذكر تعليق سائق تاكسي على لوحة إعلانية انتخابية ضخمة ظهرت أمامنا على الطريق: "مفيش فائدة... صوتنا ما بيوصلش، والانتخابات ما بتمثلناش"، ثم أكمل طريقه بلا اكتراث، هنا بالضبط تتجلى إحدى صور العدمية اليومية؛ والعدمية هنا لا تعني تبني موقفاً فلسفياً قائماً على إنكار جميع القيم، بل تشير إلى حالة يفقد فيها المجتمع إيمانه بالسرديات الكبرى التي تمنح الوجود معنى شاملاً وتوجّهها واضحاً. حالة يصير فيها أفراد المجتمع بلا معتقدات راسخة تعطي حياتهم معنى وتوجه أهدافهم، فحتى في المجتمعات التي تمتلئ بها مظاهر التدين في السلوك والعادات، يمكن أن تسود العدمية بمعناها العميق. هنا، يصبح

ثم يأتي أحدهم ليقول بثقة إن الشرق ما زال يحتفظ بغاية ومعنى روحي راسخ، بينما الغرب قد غرق في التيه والعدمية، لكن هذه الثقة الساذجة تتجاهل أن ما يُقدّم على أنه "معنى روحي راسخ" ليس إلا إعادة تدوير للخواء ذاته، مغلفاً بأشكال مألوفة من طقوس التدين أو القومية أو التقاليد. فالعدمية هنا ليست غريبة ولا شرقية، بل هي حالة بنيوية يمكن أن تتخذ أي لون ثقافي أو محافظ أو وطني، وتتكيف مع أي خطاب ظاهري. قد تلبس ثوب السوق في الغرب، أو ثوب المحافظة والقومية في الشرق، لكن جوهرها واحد: فقدان الإيمان بسرديّة كبرى تمنح الوجود هدفاً، واستبدالها بطقوس وممارسات تحفظ الشكل وتجهض المضمون. في هذا السياق، يمكن فهم العدمية بوصفها نتيجة بنيوية مرتبطة بالنظام العالمي الرأسمالي/الإمبريالي، وفي ظل هذا النظام، لا تقتصر على كونها شعوراً باللا-جدوى، بل تُستخدم باعتبارها آلية سياسية/ثقافية تعمل على:

١ - إفراغ القيم والمعاني من مضمونها.

٢ - تحويل الأفراد إلى ذرات منعزلة، غير قادرة على بناء مشروع جماعي.

٣ - إضعاف أي مقاومة منظمّة من خلال زرع الإيمان بعدم جدوى التغيير.

وكما يعمل الاستبداد على منع اتخاذ القرار السياسي المستقل، تعمل العدمية على منع تشكّل الإرادة التاريخية المشتركة. على سبيل المثال، في كثير من الدول الغربية، يُقدّم للمواطن حرية اختيار واسعة في الاستهلاك، وحرّيات شخصية في نمط الحياة، لكن تظل القرارات الكبرى التي تحدد مستقبل الاقتصاد أو البيئة أو السياسة الخارجية خارج متناول الإرادة الشعبية الفعلية

من تلك المظاهر، انتخابات شكلية تُؤدّي فيها الطقوس السياسية، وتُدين يغلب فيه الاهتمام بالمظهر الطقوسي على الجوهر الأخلاقي، وتعليم مفرغ يُمارس كما لو كان ينتج معرفة، واحتفالات وطنية تُرفع فيها الشعارات الحماسية بينما الواقع السياسي يناقضها، وخطط تنمية بأرقام براقة لا تُغيّر شروط الحياة الفعلية، ومؤتمرات ثقافية تعيد الكلام المألوف بلا أثر في الفكر أو الإبداع، ومبادرات خيرية تُلتقط لها الصور أكثر مما تُغيّر أوضاع الفقراء، وقوانين تُسنّ لتجميل صورة العدالة، بينما تخدم ذات البنى القائمة. تبدو جميعها أحداثاً منفصلة، لكن إذا نظرنا إليها بتمعن نجد أنها ليست سوى أجزاء من كلّ واحد، أجزاء تتغذى من البنية نفسها وتحافظ على بقائها. كلها إجراءات أشبه بغطاء مصقول يخفي خواء الداخل، وتحافظ على القالب الخارجي بينما يظل الجوهر خالياً من المعنى. بينما هذا الخواء المقنّع هو ذاته جوهر العدمية، حتى لو غمرته مظاهر التدين والخطاب الروحي.

ورغم ما يبدو من حضور طاغ للمحافظة في المجال العام، تظل البنية الوجودية للمجتمع أسيرة آليات دنيوية بلا سندٍ من المقدّس؛ أي أنّ السردية المحافظة انحسرت عن كونها الأفق الكوني الذي يمنح المجتمع معنى مشتركاً، لتغدو في معظم تجلياتها هوية رمزية أو ممارسة طقسية متكررة. ومثلما فعل أفلاطون مع سقراطه الخاص -لا بأن يعيش حياته الفعلية المليئة بالمواجهة والاضطراب، بل بأن يكتبها وكأنه هو من عاشها- يحاول كثيرون اليوم أن يمنحوا حياتهم معنى عبر إعادة ممارسة السياسة وطقوس التدين والثقافة لا باعتبارها أفعالاً حقيقية ذات مضمون، بل باعتبارها أصداً باهتة لزمان ماضٍ أو مُتخيل يُظنّ أنه يحمل معنى، حتى وإن كان هذا المعنى ذاته موضع شك. إنها علاقة مؤجلة مع المعنى، ومحاولة لملء الفراغ عبر محاكاة حياة لم تُعش حقاً.





اتجاه الدراما في مطلع الألفية الثالثة



لفترات طويلة. وبسبب هذا النمط المتكرر من التحفيز السريع، يتضاءل مدى الانتباه والتركيز لدى المشاهد، ويصبح العقل معتاداً على التنقل السريع بين المقاطع دون صبر أو رغبة في التعمق في محتوى طويل.

تأثر المشهد الدرامي بشكل مباشر بهذا التحول؛ إذ بدأت شركات الإنتاج تتبنى نمط الفيديو القصير الذي فرضه تيك توك. فظهرت مسلسلات تُصوّر بالكاميرا الطولية لتناسب شاشة الهاتف، وتُعرض حلقاتها بمدة لا تتجاوز الدقيقة أو الدقيقة والنصف دقيقة، ويتنقل المشاهد بين الحلقات بالطريقة ذاتها التي يتصفح بها مقاطع تيك توك. ورغم ضعف الحبكة وبساطة الإخراج، حققت هذه المسلسلات نسب مشاهدة عالية وانتشاراً واسعاً، مما شجّع المنتجين على تكثيف هذا النوع من الأعمال.

مع مطلع الألفية الثالثة وبالتزامن مع الانفجار التكنولوجي الهائل، تغيّر شكل المحتوى المرئي على نحو جذري. فبعد أن كان المشاهد يجلس أمام شاشة التلفاز ليتابع مسلسلاً من ثلاثين حلقة، ظهرت تطبيقات الفيديو القصير مثل تيك توك (TikTok) التي قلبت موازين التلقي والإنتاج الفني رأساً على عقب.

اعتمدت آلية تيك توك على مقاطع فيديو قصيرة جداً يمكن للمستخدم التنقل بينها بسهولة بمجرد سحب الشاشة للأعلى، وهي آلية بسيطة ظاهرياً لكنها بالغة التأثير على العقل البشري.

إن الدماغ البشري يتعامل مع هذه المقاطع كما يتعامل مع جرعات الدوبامين، فكل فيديو جديد يمثل "مكافأة صغيرة" تحفّز مراكز المتعة في الدماغ، مما يؤدي مع الوقت إلى إدمان المشاهدة وصعوبة التركيز

حيث تراجع الصبر الدرامي أمام إغراء "المشهد السريع" و"المعلومة المختصرة". ومع استمرار هذا الاتجاه، يبرز سؤال جوهري: هل سنشهد في المستقبل القريب نهاية المسلسلات الطويلة التي شكّلت عمود الدراما العربية لعقود؟ أم ستجد الدراما طريقة ذكية للعودة إلى عمقها الإنساني دون أن تتجاهل إيقاع هذا العصر؟

ولم يقتصر التأثير على هذا الجانب فحسب، بل تقلّصت مدة الأعمال الدرامية التقليدية أيضاً؛ فبعد أن كانت المسلسلات الرمضانية تصل إلى ثلاثين حلقة، أصبحت المنصات الحديثة مثل "نتفليكس" و"شاهد" تميل إلى إنتاج أعمال لا تتجاوز ٨ أو ١٠ حلقات فقط، في محاولة لمجاراة جمهور اعتاد على الإيقاع السريع والمحتوى المكثف. إننا اليوم نعيش في عصر السرعة والاختصار،





الحياد والتضامن: الموقف الرسمي والشعبي المصري من العدوان الإيطالي على إثيوبيا ١٩٣٥-١٩٣٦



محطة فارقة في تاريخ المنطقة، إذ لم يقتصر أثره على إعادة تشكيل موازين القوى في القرن الإفريقي فحسب، بل امتد ليشمل الأقطار المطلة على البحر الأحمر بأسره، وهو ما انعكس بصورة مباشرة على مصر التي ارتبطت بهذا التطور بروابط جيو-سياسية ومصالح حيوية في مقدمتها قضية مياه النيل. ومن هنا يتناول هذا المقال الموقف الرسمي المصري من الاحتلال الإيطالي وما تبعه من عقوبات اقتصادية فرضت على إيطاليا، إلى جانب الموقف الشعبي المصري إزاء الغزو وما أفرزه من أشكال تضامن ومواقف احتجاجية.

مع صعود الفاشية إلى سدة الحكم في إيطاليا وتولي بنيتو موسوليني منصب رئاسة الوزراء عام ١٩٢٢، برزت لدى الدوائر الحاكمة نزعة توسعية متزايدة هدفت إلى الحصول على مستعمرات جديدة توازي ما حققته القوى الاستعمارية الأوروبية الأخرى في القارة الأفريقية. ولم تكن المستعمرات الإيطالية في ليبيا وإريتريا والصومال كافية لإرضاء طموحات الفاشية الإيطالية، وهو ما جعل إثيوبيا هدفاً رئيسياً لمشروعها الاستعماري، إذ رأت روما في السيطرة عليها مدخلاً لإحياء حلم إقامة إمبراطورية تمتد على ضفتي البحر الأحمر والبحر المتوسط وتضمن لها مكانة دولية راسخة. وقد شكّل الغزو الإيطالي لإثيوبيا

الموقف الرسمي المصري من الغزو الإيطالي لإثيوبيا والعقوبات الاقتصادية ضد إيطاليا

بدأ الهجوم الإيطالي على إثيوبيا في الثالث من أكتوبر عام ١٩٣٥، إثر أوامر مباشرة من موسوليني الذي شدد على ضرورة الشروع في العمليات العسكرية دون إعلان رسمي للحرب، للاستفادة من عنصر المباغتة وتجنب تدخل القوى الكبرى لصالح الإمبراطورية الإثيوبية. وقد تكون الجيش الإيطالي من فيلقين رئيسيين: شمالاً وجنوباً. وعلى الرغم من مقاومة الإثيوبيين، التي اتسمت بالحماسة لكنها افتقرت إلى التنظيم والتسليح الحديث، تمكنت القوات الإيطالية من فرض سيطرتها على البلاد خلال أقل من عام، مستخدمة في ذلك أساليب قمعية تمثلت في الإفراط باستعمال الغازات السامة والأسلحة الكيماوية.^(١)

لقد تباينت المواقف في القارة الأفريقية إزاء الغزو الإيطالي لإثيوبيا بين صمتٍ فرضه الاستعمار على معظم الأقطار، وبين أصواتٍ شعبية وحركاتٍ وطنية رفعت شعار التضامن مع أديس أبابا. وفي خضم هذا المشهد برز الموقف الرسمي المصري، الذي اتسم بالحياد انسجاماً مع السياسة البريطانية التي كانت تتحكم في مسار الأمور داخل مصر آنذاك. وقد تجلّى هذا الموقف بوضوح في تصريح رئيس الوزراء المصري توفيق نسيم في الثالث من أغسطس ١٩٣٥^(٢)، حين سأله الصحفيون المصريون عن موقف القاهرة من الغزو الإيطالي، فأجاب بأن الحكومة لم تتخذ قراراً محدداً في هذا الشأن، مؤكداً في الوقت نفسه أن مصر ستتبع بصورة عامة خط السياسة البريطانية.^(٣)

وقد أثارت هذه التصريحات استياءً واسعاً في الأوساط الصحفية المصرية، التي رأت فيها تفريطاً بفرصة ثمينة للحصول على تنازلات من بريطانيا مقابل الدعم السياسي والمعنوي

الذي قدمته مصر خلال الأزمة. وانتقدت الصحف توفيق نسيم بحدة، واعتبرت حكومته مجرد إدارة تابعة للمندوب السامي البريطاني، بل ذهبت بعض المقالات إلى حد وصف مصر بأنها تحولت إلى "مستعمرة بريطانية". وأكدت جريدة "الأخبار" أن موقف رئيس الوزراء يتعارض مع روح الدستور، وبناءً على ذلك يصبح - بحسب تعبيرها - لاغياً وباطلاً.^(٤)

جزء من الصحافة المصرية تعامل مع العدوان الإيطالي من زاوية المصلحة الوطنية، مطالبةً باستثمار الأحداث للحصول على مكاسب سياسية من بريطانيا، في حين كانت الحكومة المصرية تسعى لمجارة الموقف البريطاني وكسب ودّ لندن، وهو ما وضعها في موقف حرج بين ضغوط الرأي العام في الداخل وحساباتها الدبلوماسية في الخارج.

ومع ذلك، حاولت الحكومة المصرية إظهار نوع من الدعم غير المباشر لإثيوبيا؛ فقررت منع العمال المصريين من السفر إلى الأراضي الإثيوبية للعمل مع الشركات الإيطالية، التي كانت تتولى شق الطرق وبناء الثكنات العسكرية ومشروعات البنية التحتية المرتبطة بالاستعدادات الحربية. كما أعرب توفيق نسيم عن قلقه من تطورات الموقف^(٥)، مقترحاً على الملك فؤاد الأول زيادة حجم الجيش المصري لمواجهة الأخطار المحتملة.^(٦) غير أن الملك رفض هذا المقترح وعده "سخيفاً"، معتبراً أن الاهتمام ينبغي أن ينصبّ على ما قد يحدث إذا تعرضت مرافق حيوية مثل خزانات المياه - لهجوم جوي.^(٧)

وعندما أصدرت عصبة الأمم توصياتها بفرض عقوبات اقتصادية على إيطاليا، أقرّ مجلس الوزراء المصري في جلسته المنعقدة

يوم ٣٠ أكتوبر عام ١٩٣٥ هذه التوصيات "من حيث المبدأ"، وأحال المسألة إلى لجنة وزارية مختصة، أُضيف إليها وزير المعارف أحمد نجيب الهلالي، لدراسة آليات التنفيذ العملي للعقوبات الاقتصادية.

كان المستشار القانوني للحكومة المصرية آرثر بوث^(٨)، وهو بريطاني الجنسية، قد تولّى عمله في مصر ضمن الجهاز الإداري والقانوني الذي كان يخضع لتأثير ونفوذ الاحتلال البريطاني آنذاك. وكان بوث المسؤول عن تقديم المشورة القانونية وصياغة الرأي القانوني للحكومة في القضايا الدولية المعقدة. وقد حضر اجتماع اللجنة المنعقد في السابع من نوفمبر عام ١٩٣٥، حيث رأت اللجنة أن أولى العقوبات التي تحول دون تطبيق حظر الاستيراد والتصدير مع إيطاليا، الذي أوصت به عصبة الأمم، تتمثل في وجود مشكلات قانونية، خصوصاً ما يرتبط بالامتيازات الأجنبية السارية في مصر. وأوضح بوث أن الحكومة المصرية تملك صلاحية فرض الحظر، شريطة ألا يتعارض ذلك مع تلك الامتيازات.

كان بوث يجيب عن أسئلة الأعضاء ويعرض الحلول القانونية الممكنة. وقد تساءل وزير المالية المصري أحمد عبد الوهاب عمّا إذا كان حظر الصادرات إلى جهات غير حكومية سيُعَدّ تدخلاً في نشاط التجار الأجانب، مما يتيح لهم مقاضاة الحكومة المصرية على الأضرار الاقتصادية.^(٩) فأوضح بوث أن الامتيازات تكفل حرية التجارة، غير أن الحكومة تستطيع انطلاقاً من اعتبارات السياسة العامة أن تحظر بعض أنواع البضائع، وهو أمر تنظمه القوانين والاتفاقيات التجارية المبرمة مع الدول صاحبة الامتياز.

لكن وزير المالية شدد على أن الحظر، إذا فُرض، يجب أن يشمل جميع الدول المستفيدة من الامتيازات ولا يطبّق على بعضها دون الآخر. ورأى أن من الأفضل لمصر، إذا تعذر ذلك، أن تعمل على إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية برمتها، وهو ما كان مطلباً

لعدد من رجال السياسة المصريين. فالخلاص من هذا النظام كان كفيلاً بتحرير مصر من الحرج السياسي في تعاملها مع إيطاليا ورعاياها وتجارها، خاصة أن الحظر المقصود يتعلق أساساً بالمواد العسكرية والتعبوية لا بالتجارة الاعتيادية.

هذا الطرح واجه معارضة من المستشار البريطاني، وبعد مناقشات مطوّلة، خلصت اللجنة إلى أن الدول في حالات الطوارئ تملك حق اتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة دون أن يُعد ذلك انتهاكاً للامتيازات الأجنبية. غير أن حظر الواردات من إيطاليا سيُعتبر خرقاً لاتفاق "الدولة الأكثر حظوة" بين البلدين، لكن اللجنة رأت أن الاعتبارات السياسية التي دفعت مصر للمشاركة في العقوبات الدولية تبرر تجاهل هذه الالتزامات، على نحو مماثل لما اضطرت إليه دول العصبة الأخرى. وأشار وزير المالية خلال الاجتماع إلى أنه لا يتوقع أضراراً جسيمة على الاقتصاد المصري من تطبيق العقوبات، لكنه حذّر من احتمال لجوء إيطاليا إلى إجراءات انتقامية، مثل الامتناع عن شراء القطن المصري. وأكد أنه في هذه الحالة يجب على أعضاء العصبة التعاون وفقاً لميثاقها، وهو ما كان يعني في الواقع تعويض مصر أو شراء إنتاجها من القطن في حال توقفت إيطاليا عن استيراده.

كما عرضت اللجنة قائمة بالسلع المقرر حظر تصديرها إلى إيطاليا، من بينها معدن المنغنيز والحيوانات. وأوضح آرثر بوث أن المنغنيز المصدّر إلى إيطاليا يُنتج بواسطة شركة بريطانية في مصر، أما الحيوانات فليست ذات أهمية كبيرة في سياق العقوبات. وبعد مناقشة موضوع العقوبات المالية، تبين أن تنفيذها في مصر سيكون صعباً حتى في حال صدور مرسوم خاص بها. وفي النهاية، رأت اللجنة أن الحل الأمثل هو إصدار تشريع خاص ينظم إجراءات الحظر والعقوبات الاقتصادية عبر مرسوم بقانون، على أن يتضمن النص

خصوصاً في ما يتعلق بالطيران العسكري، فأرسل إلى حكومته تقريراً اعتبر فيه أن الظروف الحالية توفر فرصة كبيرة لتنظيم حركة الطيران العسكري في مصر، وهو الهدف الذي سعت إليه بريطانيا منذ سنوات. كما بعث لاحقاً إلى توفيق نسيم مذكرة أبدى فيها رغبة الحكومة البريطانية في إعادة تنظيم مسألة مرور الطائرات العسكرية الأجنبية عبر الأجواء المصرية. وأوضح أن على الحكومة المصرية أن تشترط حصول تلك الطائرات على تصاريح عبر القنوات الدبلوماسية، مع ضرورة مراجعة المندوب السامي قبل منح أي إذن.

كان المقصود بالطائرات العسكرية الأجنبية في الواقع هو الطائرات الإيطالية، خصوصاً أن الحكومة المصرية كانت قد منحت إيطاليا في ديسمبر عام ١٩٣٤ تصريحاً مؤقتاً يسمح بمرور طائراتها (١٠)، كما وقّعت في روما اتفاقية بين بريطانيا وإيطاليا لإنشاء خط جوي يربط بين عدن والصومال والسودان، الأمر الذي منح شركات الطيران الإيطالية حق تشغيل رحلات منتظمة في المنطقة. وقد أثار ذلك قلق بريطانيا من احتمال استغلال إيطاليا لهذه الاتفاقيات، أو من تنامي نفوذها في مصر.

من هنا، أوضح وزير الخارجية البريطاني صموئيل هور في برقية أرسلها إلى لامبسون في أكتوبر عام ١٩٣٥ أن الموقف المطلوب من الحكومة المصرية في حال اندلاع الحرب بين إيطاليا وإثيوبيا هو الامتناع عن إعلان الحياد رسمياً.^(١١) وأكد أن على مصر منع دخول الأفراد أو القوات الإيطالية إلى أراضيها، واحتجازهم في حال رفضهم المغادرة، ومنع الطائرات العسكرية الإيطالية من التحليق أو الهبوط داخل أراضيها.

إشارة إلى ميثاق بريان- كيلوج وإلى دعوة عصبة الأمم لمصر باتخاذ هذه التدابير. وكُلف وزير العدل والمستشار القانوني بإعداد مسودة التوصيات لرفعها إلى رئيس الوزراء، ثم إلى الملك فؤاد لإصدار المرسوم. وبالفعل، رفع توفيق نسيم باشا مذكرة بمقترحات اللجنة إلى مجلس الوزراء في الثالث من ديسمبر عام ١٩٣٥، عرض فيها تفاصيل التوصيات الخاصة بالعقوبات الاقتصادية ضد إيطاليا، وأوضح أن هذه التوصيات وُجّهت إلى جميع الدول، سواء أكانت أعضاء في العصبة أم لا، وأن مصر أبلغت بضرورة اتخاذ التدابير التي تراها مناسبة في ضوء تلك المقترحات.

أوضح رئيس الوزراء توفيق نسيم في مذكرته أن الدعوة المصرية جاءت استناداً إلى قرار أصدرته عصبة الأمم في الرابع من أكتوبر عام ١٩٢١ بشأن القواعد الخاصة بتنفيذ المادة (١٦) من ميثاق العصبة. وقد ارتبطت تلك الدعوة بمخاوف الملك فؤاد الأول، الذي كان يخشى أن تُستهدف القناطر والسدود بالقنابل، مثل خزان أسوان أو قناطر أسيوط أو القناطر الخيرية، وهو ما قد يؤدي إلى فيضان مدمر يهدد البلاد بأكملها.

نقل توفيق نسيم هذه المخاوف إلى المندوب السامي البريطاني في مصر، السير مايلز لامبسون، الذي رحب بما سمعه واعتبره طلباً رسمياً من الملك ورئيس الوزراء لحماية المنشآت المائية. فسارع إلى ترتيب لقاء مع كبار القادة العسكريين البريطانيين، وحضره القائد العام للقوات البريطانية في مصر وقائد القوات الجوية الملكية في الشرق الأوسط، حيث جرى بحث التدابير العسكرية والجوية اللازمة لحماية الصحراء الغربية والحدود الجنوبية الغربية لمصر من أي هجوم إيطالي محتمل.

استغل لامبسون هذه التطورات لصالح بلاده،



لمتابعة القراءة اضغط هنا

2 نوفمبر 1917 ذكرى

وعد بلفور المشؤوم

November

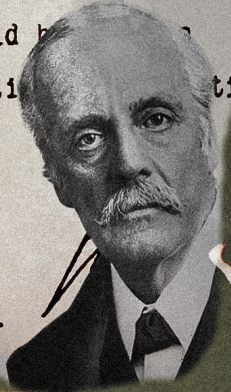
Dear Lord Rothschild,

I have much pleasure in conveying to you, on behalf of His Majesty's Government, the following declaration of sympathy with Jewish Zionist aspirations which has been submitted to, and approved by, the Cabinet.

His Majesty's Government view with favour the establishment in Palestine of a national home for Jewish people, and will use their best endeavours to facilitate the achievement of this object, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine, or the rights and political status enjoyed by Jews in any other country."

I should be grateful if you would bring this declaration to the knowledge of the Zionist Congress.

Y. L. Cohen
Arthur James Balfour



تقديم

TAQADOOM

متضامنون مع السودان وشعبها أوقفوا الحرب العنصرية



تقديم

TAQADDOOM

25 نوفمبر 2016 ذكرى رحيل القائد الشيوعي الكوبي

فidel كاسترو

ANNIVERSARY OF THE PASSING OF LEADER FIDEL CASTRO



تقديم

TAQADOOM

25 نوفمبر 2020 ذكرى رحيل أسطورة كرة القدم الأرجنتيني

دييجو أرماندو مارادونا

ANNIVERSARY OF THE PASSING OF ARGENTINE
FOOTBALL LEGEND DIEGO ARMANDO MARADONA



10 نوفمبر 1945

80 عام على تأسيس اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي

80TH ANNIVERSARY OF THE FOUNDING OF THE
WORLD FEDERATION OF DEMOCRATIC YOUTH



25 نوفمبر اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة



جائزة نوبل للعمالة والعار

NOBEL PRIZE FOR TREASON AND SHAME



تقديم

TAQADOOM